

التوسع العمراني غير المخطط على الشواطئ وتأثيره على استدامة السياحة دراسة حالة : مدينة سوسة الليبية

د. زينب محمد أوريدان

أستاذ مشارك بقسم الدراسات السياحية
جامعة عمر المختار

د. عبد القادر فضل الله الأخواني

أستاذ مساعد بقسم الدراسات السياحية
جامعة عمر المختار

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التوسع العمراني غير المخطط على استدامة السياحة في مدينة سوسة الليبية. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، مستخدمة استبانة لجمع البيانات من عينة من سكان المدينة. كشفت النتائج عن انتشار واسع لظاهرة التوسع العمراني غير المخطط، والذي يتسم بالعشوائية، ويعزى بشكل رئيسي إلى ضعف تطبيق القانون. وأظهرت الدراسة أن الاستخدام السياحي يهيمن على هذا التوسع، مع غياب ملحوظ للالتزام بترخيص البناء. وأكدت النتائج وجود تأثير سلبي كبير لهذا التوسع على البيئة الساحلية، يتمثل في تلوث الشواطئ وتراكم النفايات وتدهور جودة المياه. كما أثبتت الدراسة أن التوسع العمراني غير المخطط يضر بشكل كبير بقطاع السياحة من خلال تشويه المناظر الطبيعية، وتقليل جاذبية المدينة، وتدهور جودة الخدمات السياحية، مما يؤثر سلباً على التنمية المحلية بشكل عام. وأجمع المستجيبون على الحاجة الملحة لجهود حماية الشواطئ وتطوير السياحة المستدامة. أوصت الدراسة بتعزيز الرقابة، ووضع مخططات عمرانية مستدامة، وتنظيم التنمية السياحية، وحماية البيئة، وتشجيع المشاركة المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: التوسع العمراني غير المخطط، استدامة السياحة، مدينة سوسة، البيئة الساحلية، التنمية المحلية.

"Unplanned Urban Sprawl on Coastal Areas and its Impact on Tourism Sustainability:

A Case Study of Susa City, Libya"

Abdelgadir. F. Ali

¹Department of Tourism Studies, Omar Al-Mukhtar University,Libya

Zaynab .M. Alfirjani

¹Department of Tourism Studies, Omar Al-Mukhtar University,Libya

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of unplanned urban expansion on the sustainability of tourism in the Libyan city of Sousa. The study adopted a descriptive-analytical approach,

using a questionnaire to collect data from a sample of the city's residents. The findings revealed a widespread phenomenon of unplanned urban expansion, characterized by randomness, primarily attributed to weak law enforcement. The study showed that tourism-related use dominates this expansion, with a notable lack of adherence to building permits.

The results confirmed a significant negative impact of this expansion on the coastal environment, manifested in beach pollution, waste accumulation, and deterioration of water quality. The study also proved that unplanned urban expansion severely harms the tourism sector by distorting landscapes, reducing the city's attractiveness, and degrading the quality of tourism services, thereby negatively affecting local development in general. Respondents unanimously agreed on the urgent need for efforts to protect beaches and develop sustainable tourism. The study recommended strengthening oversight, developing sustainable urban plans, regulating tourism development, protecting the environment, and promoting community participation.

Keywords: Unplanned Urban Expansion, Tourism Sustainability, Sousa City, Coastal Environment, Local Development.

1. مقدمة:

تشكل المناطق الساحلية ركيزة استراتيجية للتنمية الاقتصادية في الدول الساحلية، لا سيما تلك التي تمتلك امتدادات شاطئية واسعة مثل ليبيا، حيث تعد السواحل نظاماً بيئياً واقتصادياً متكاملة تجمع بين الإمكانات السياحية والصناعية واللوجستية. ومع تركيز أكثر من 90% من السكان الليبيين ضمن نطاق لا يتجاوز 25 كيلومتراً من الخط الساحلي (القريري، 1997). أصبحت هذه المناطق عرضة لضغوط تنموية عشوائية تهدد توازنها البيئي وقدرتها على دعم الأنشطة الاقتصادية المستدامة، وعلى رأسها القطاع السياحي الذي يشكل عصباً حيوياً لاقتصاد المدن الساحلية.

في هذا الإطار، برزت مشكلة التوسع العمراني غير المخطط كأحد التحديات الجوهرية التي تواجه مدينة سوسة، حيث أدى التوسع العمراني غير المخطط إلى تشويه الخط الساحلي وتدمير النظم البيئية الهشة. ورغم وجود تشريعات تُجرّم التعدي على الأملاك العامة الساحلية إلا أن غياب الرقابة الفعالة وتراخي الجهات المعنية سمح بتحويل الشواطئ – التي كانت تعتبر متنفساً طبيعياً للسكان والسياح – إلى سلسلة من الكتل العمرانية المعزولة. وقد ترافق هذا مع تدهور جودة المياه البحرية بسبب الصرف العشوائي للنفايات السائلة، مما أضعف التنوع البيولوجي وأثر على جاذبية الشواطئ كوجهة سياحية رئيسية.

لم تقتصر آثار هذه الممارسات على الجانب البيئي فحسب، بل امتدت لتهديد الاستدامة الاقتصادية للسياحة التي تعتمد بشكلٍ جوهرياً على الحفاظ على الموارد الساحلية. فمع تراجع المساحات المفتوحة وتشويه المناظر الطبيعية التي أصبحت تهدد القدرة التنافسية لسوسة كوجهة سياحية ، مما قد ينعكس سلباً على العائدات المالية وفرص العمل المرتبطة بهذا القطاع، حيث تشير الدراسات إلى أن السياحة المستدامة تعتمد على ثلاث ركائز: العائد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والحفاظ على البيئة. إلا أن النمو العمراني العشوائي أدخل بهذا التوازن عبر استنزاف الموارد دون مراعاة القيمة طويلة الأجل للبيئة الساحلية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التداعيات متعددة الأبعاد للتوسع العمراني غير المخطط على استدامة السياحة في سوسة، مع التركيز على آليات تحقيق التكامل بين التنمية والحفاظ على الموارد الساحلية كأساسٍ لاقتصادٍ سياحي مستدام.

1.1. مشكلة الدراسة:

تواجه مدينة سوسة الليبية كغيرها من المدن الساحلية في ليبيا تحديات متزايدة في إدارة التنمية الحضرية واستدامة مواردها الطبيعية وخاصةً مع التوسع العمراني الملحوظ الذي تشهده. تعتبر الشواطئ الليبية بما في ذلك شواطئ سوسة ذات أهمية بالغة من الناحية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فهي تمثل مورداً طبيعياً قيماً، ومساحة ترفيهية مهمة للسكان ولديها إمكانات كبيرة لتطوير السياحة، إلا أن التوسع العمراني غير المخطط خاصة على طول الشريط الساحلي يمثل تهديداً حقيقياً لهذه الموارد وفرص التنمية المستدامة.

فقد شهدت مدينة سوسة الليبية على غرار العديد من المدن الليبية الأخرى نمواً سكانياً وعمرانياً متسارعاً في العقد الأخير، وغالباً ما تميز هذا النمو بالتوسع الأفقي غير المنظم على أطراف المدينة والمناطق الساحلية، هذا النمط من التوسع العمراني غير المخطط يترتب عليه آثار سلبية متعددة من بينها تدهور البيئة الشاطئية، وفقدان التنوع البيولوجي، وزيادة التلوث، والضغط على البنية التحتية المحدودة، وتقليل فرص الاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك قد يؤثر هذا التوسع سلباً على إمكانية تطوير قطاع سياحي مستدام في المدينة والذي يمكن أن يمثل مصدراً هاماً للدخل وفرص العمل في المستقبل. وعليه تتجلى المشكلة البحثية في الحاجة إلى فهم طبيعة وآثار التوسع العمراني غير المخطط على الشواطئ في مدينة سوسة ، وتقييم تأثير ذلك على إمكانية تحقيق استدامة التنمية السياحية في المدينة .

2.1. تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي أنماط التوسع العمراني غير المخطط على طول الشريط الساحلي لمدينة سوسة؟
- ما هي العوامل الدافعة وراء هذا التوسع العمراني غير المخطط؟
- ما هي الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذا التوسع على استدامة السياحة في سوسة؟
- ما هي السياسات والاستراتيجيات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من الآثار السلبية للتوسع العمراني غير المخطط وتعزيز استدامة السياحة في المدينة؟

3.1. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا الدراسة في:

- فهم العلاقة المعقدة بين التوسع العمراني غير المخطط وتأثيره على استدامة السياحة.
- تحديد العوامل الرئيسية التي تساهم في هذه المشكلة، سواء كانت تخطيطية أو تشريعية أو اقتصادية أو اجتماعية.
- تقييم الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا التوسع غير المخطط على السياحة في المدينة.
- اقتراح حلول عملية ومستدامة للتخفيف من آثار هذه المشكلة وتعزيز التنمية السياحية المستدامة في المدينة.

4.1. أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل وتقييم أنماط واتجاهات التوسع العمراني على طول الشريط الساحلي لمدينة سوسة، لفهم كيفية تأثير هذه الأنماط على البيئة والسياحة.
- تحديد وتقييم العوامل الرئيسية التي تساهم في التوسع العمراني غير المخطط في المدينة.
- تقييم الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التوسع العمراني غير المخطط، وتأثيرها على استدامة السياحة.
- اقتراح سياسات واستراتيجيات عملية ومستدامة تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية للتوسع العمراني غير المخطط، وتعزيز التنمية السياحية المستدامة في المدينة.

5.1. منهجية الدراسة وأدوات جمع البيانات:

• الإجراءات منهجية :

تم اعتماد المنهج الوصفي في هذه الدراسة لعرض وتحليل المعطيات النظرية المهمة. أما في ما يتعلق بالدراسة الميدانية، فقد تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي جمعت من خلال استمارة الاستبانة. حيث يهدف هذا المنهج إلى دراسة العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في الدراسة، وذلك بهدف معرفة تأثير التوسع العمراني غير المخطط على الشواطئ على استدامة السياحة.

• إجراءات جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر الثانوية، والتي تشمل الكتب والمراجع العلمية، والأبحاث والدراسات السابقة، بالإضافة إلى المعلومات المتوفرة عبر الإنترنت كعنصر إضافي يعزز قيمة الدراسة. كذلك شملت عملية جمع البيانات الأولية إعداد استبانة باعتبارها أداة القياس الرئيسية. وقد مرت عملية جمع البيانات بعدة مراحل تضمنت توزيع استمارات الاستبانة، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مباشرة مع السكان المحليين أثناء تعبئة الاستبانة بهدف الحصول على بيانات دقيقة تعكس وجهات نظرهم وآرائهم.

6.1. منطقة الدراسة :

تحمل هذه المدينة أهمية جغرافية واستراتيجية، فضلاً عن قيمة تاريخية وأثرية وسياحية متمامة، وتمتد المدينة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، محددةً بخطي عرض 32° 54' شمالاً و 32° 55' شمالاً، وخطي طول 21° 57' شرقاً و 21° 59' شرقاً (دوكسيادس، 1984). يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط، بينما ترتفع جنوباً سفوح الجبل الأخضر، مما يضيف على تضاريسها تنوعاً ملحوظاً. وتقع المدينة على بعد حوالي 33 كيلومتراً شرق مدينة البيضاء، و 64 كيلومتراً غرب مدينة درنة (خريطة : 1) مما يجعلها نقطة وصل بين مدينتين رئيسيتين على الساحل الليبي.



خريطة (1): توضح منطقة الدراسة

المصدر: Google Earth (Google LLC, 2024).

يتميز ساحل سوسة بشريط ضيق نسبياً، يمتد بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط، ويتسم بتنوع جيومورفولوجي يتألف الساحل من مناطق متنوعة من الشواطئ الرملية ذات الرمال الكوارتزيتية الناعمة، والتكوينات الصخرية الكلسية، والتي تبرز على شكل رؤوس وخلجان وكهوف بحرية (الهيلع وآخرون، 2017). يتأثر ساحلها بمناخ البحر الأبيض المتوسط، ذي الصيف الحار والجاف والشتاء المعتدل والممطر، هذه الخصائص الجيومورفولوجية والمناخية تساهم في تشكيل بيئة ساحلية متنوعة ذات قيمة طبيعية وسياحية.

أما عن الأهمية التاريخية لسوسة فهي تعود إلى القرن السابع قبل الميلاد، حيث تأسست كميناء لمدينة قورينا (شحات) الإغريقية وحملت اسم أبولونيا. وقد شهدت المدينة ازدهاراً ملحوظاً في العصور اليونانية والرومانية والبيزنطية، تاركَةً وراءها إرثاً معمارياً غنياً ومتنوعاً. ففي أرجاء المدينة يمكن للمرء أن يشاهد بقايا أسوار المدينة القديمة التي تعود إلى العصر الهلنستي والروماني وبقايا معابد مخصصة للآلهة مختلفة، بالإضافة إلى مسرح روماني صغير وحمامات عامة وخاصة. كما تحتضن المدينة ثلاث كنائس بيزنطية تتميز بأرضيات فسيفسائية ملونة تحكي قصة الحضارات المتعاقبة على هذه الأرض (بن عمور، 2008). ويضم متحف سوسة مجموعة قيمة من القطع الأثرية المكتشفة في الموقع من تماثيل وفسيفساء وأوان فخارية ونقود، تقدم لمحة عن الحياة اليومية والفنون في تلك العصور.

ومع ذلك، تواجه سوسة، كغيرها من المدن الساحلية الليبية تحدياتٍ تتعلق بالتوسع العمراني غير المخطط، والحفاظ على تراثها الأثري الغني، وتطوير بنيتها التحتية لتلبية احتياجات السكان والزوار. إن تحقيق التنمية المستدامة في سوسة يتطلب تضافر الجهود لحماية بيئتها الساحلية الفريدة، والحفاظ على إرثها التاريخي العريق وتطوير قطاع السياحة بطريقةٍ مسؤولةٍ تضمن للأجيال القادمة الاستمتاع بجمال هذه الجوهرة الساحلية الليبية.

7.1. حدود الدراسة :

وتتمثل في الآتي :

- **الحدود الموضوعية** :تتخصر الحدود الموضوعية لهذه الدراسة على دراسة تأثير التوسع العمراني غير المخطط على الشواطئ (المتغير المستقل) على استدامة السياحة (المتغير التابع) في مدينة سوسة. بمعنى آخر، كيف يؤثر التوسع العمراني العشوائي على الشواطئ على قدرة مدينة سوسة على الحفاظ على السياحة وتطويرها على المدى الطويل.
- **الحدود المكانية** : تم تحديد الشريط الساحلي لمدينة سوسة كحدود مكانية للدراسة. اختير هذا الشريط الساحلي تحديداً كنموذج يمثل المدن الساحلية في ليبيا وذلك لدراسة تأثير التوسع العمراني غير المخطط على استدامة السياحة. وقد يشمل نطاق الدراسة أيضاً المناطق الحضرية المتاخمة للشواطئ في مدينة سوسة حيث يتركز التوسع العمراني غير المخطط الذي يؤثر بشكل مباشر على الشريط الساحلي والسياحة.
- **الحدود البشرية** : تم تحديد سكان مدينة سوسة باعتبارهم المجتمع المستهدف لهذه الدراسة. ولجمع البيانات تم الاعتماد على عينة ميسرة مكونة من 189 مفردة. تم جمع البيانات من خلال استهداف السكان المتواجدين في الأماكن العامة والمتاحة للمشاركة في الدراسة في مدينة سوسة، و بشكل عشوائي قدر الإمكان ضمن هذه الفئة المتاحة وذلك لتقليل التحيز.
- **الحدود الزمنية** : يحدد المجال الزمني بالفترة التي تستغرقها الدراسة حيث شملت كل من الجانب النظري والجانب التطبيقي، بالنسبة للجانب النظري من يوم 22 ديسمبر إلى 4 من شهر فبراير من عام 2025، أما الجانب التطبيقي فتم الانطلاق في العمل على الاستبانة من يوم 18 يناير إلى يوم 14 مارس من نفس العام.

8.1. تقسيمات الدراسة :

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية :

- **المحور الأول :** يهدف هذا المحور إلى وضع الإطار المنهجي للدراسة.
- **المحور الثاني :** يركز هذا المحور على بناء الأساس النظري للدراسة، من خلال استعراض الأدبيات والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- **المحور الثالث :** يركز هذا المحور على التحليل الميداني للبيانات التي تم جمعها من عينة السكان المحليين بهدف فهم تصوراتهم وآرائهم حول التوسع العمراني غير المخطط على الشواطئ وتأثيره على استدامة السياحة في مدينة سوسة.

9.1. الدراسات السابقة :

تعد المناطق الساحلية من أكثر البيئات عرضةً للتأثيرات البشرية، ويشكل التوسع العمراني غير المخطط تحدياً كبيراً لاستدامة السياحة فيها. وقد سعينا لاستكشاف هذا التأثير من خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة. إلا أننا وجدنا ندرة ملحوظة في الدراسات التي تتناول هذا الموضوع بشكل معمق، خاصة في سياق مناطق معينة مثل الساحل الليبي. لذا تهدف هذه المراجعة إلى تسليط الضوء على أبرز ما توصلت إليه الدراسات المتاحة، وتحديد الفجوات المعرفية التي تتطلب مزيداً من البحث. وفيما يلي نعرض بعض هذه الدراسات:

دراسة (النجار, 2017) بعنوان:

واقع التوسع العمراني العشوائي في قطاع غزة وتأثيره المباشر على البيئة الساحلية الهشة. ركزت الدراسة على تحليل الكيفية التي أدى بها النمو السكاني السريع والافتقار إلى التخطيط العمراني السليم إلى زحف عمراني غير منظم باتجاه الشواطئ. وقد صاحب هذا الزحف تدهور ملحوظ في جودة البيئة الساحلية، تجلى في تلوث مياه البحر وتراجع جودة الشواطئ الرملية وهو ما انعكس سلباً على الأنشطة السياحية التي تعتمد بشكل كبير على سلامة البيئة البحرية. خلصت الدراسة إلى أن استمرار هذا النمط من التوسع العمراني العشوائي دون تدخل جاد وعاجل سيؤدي إلى تقويض كامل لفرص السياحة المستدامة في القطاع ويهدد بشكل عام الموارد البيئية والاقتصادية المرتبطة بالساحل. وشددت الدراسة على أن الحل يكمن في تبني خطط تنموية شاملة وطويلة الأمد تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على البيئة الساحلية كأولوية قصوى، وتطبيق قوانين صارمة توقف البناء العشوائي مع العمل بالتوازي على رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على البيئة.

دراسة قريمية والأعور (2018) بعنوان :

تقدير الضغوط على البيئة الساحلية بليبيا من خلال مؤشرات التنمية السكانية والسياحية والصناعية, تتناول الدراسة تقييم الضغوط التي تتعرض لها البيئة الساحلية في ليبيا، وتحديدًا في المنطقة الممتدة من القره بوللي شرقاً إلى الزاوية غرباً. كشفت الدراسة أن الموارد الطبيعية في المنطقة الساحلية المدروسة واجهت ضغوطاً كبيرة نتيجة للاستثمار غير الموجه، مما أدى إلى ظهور مشاكل بيئية مثل التلوث واستنزاف الموارد. فيما يتعلق بالسياحة أوضحت الدراسة أن تأثير النشاط السياحي لم يكن ناتجاً عن ضغوط كبيرة على البيئة والموارد بل بسبب غياب التخطيط السليم للمواقع السياحية والترفيهية. وأظهرت سلبيات في المنطقة نتيجة لعدم توفر خدمات البنية التحتية ، مثل عدم الالتزام بالتخلص من النفايات الصناعية بشكل صحيح. بشكل عام، تربط الدراسة معظم الضغوط بمشاكل التخلص من النفايات التي تشوه الساحل، أو بإنشاء منشآت سياحية دون مراعاة الجوانب البيئية. وتخلص الدراسة إلى أن التنمية في المنطقة وإن كانت ضرورية إلا أنها لم تكن مستدامة بيئياً، مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية البيئة الساحلية وضمان استدامة الموارد للأجيال القادم.

دراسة (الطراونة والخصاونة, 2019) بعنوان :

أثر التنمية السياحية العشوائية على استدامة الموارد الطبيعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة, وكيف أثرت هذه التنمية، وتحديدًا نمطها العشوائي غير المخطط، على الموارد الطبيعية الثمينة التي تعتمد عليها السياحة في المنطقة. ركزت الدراسة بشكل خاص على الضغط المتزايد الذي تسببه المنشآت السياحية والمشاريع العمرانية على الشواطئ والموارد المائية المحدودة أصلاً. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التنمية السياحية على الرغم من أهميتها الاقتصادية إلا أنها تسير في اتجاه غير مستدام حيث تتسبب في استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية التي تشكل أساس الجذب السياحي للمنطقة. ولتجنب الوصول إلى نقطة اللاعودة أكدت الدراسة على ضرورة الانتقال إلى نموذج تنموي متكامل يضع في اعتباره القدرة الاستيعابية للبيئة ويشرك كافة الأطراف المعنية (الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المحلي) في عملية التخطيط مع تطبيق معايير بيئية صارمة على جميع المشاريع السياحية والعمرانية لضمان استدامة الموارد على المدى البعيد.

دراسة (عبد الوهاب وآخرون, 2020) بعنوان :

تأثير التوسع العمراني على السياحة المستدامة في الساحل الشمالي الغربي لمصر, بحثت الدراسة في العلاقة بين التوسع العمراني غير المخطط واستدامة السياحة في منطقة الساحل الشمالي الغربي لمصر،

وهي منطقة تشهد نمواً عمرانياً وسياحياً متسارعاً. ركزت الدراسة على تحليل تأثير هذا التوسع على البيئة الساحلية ومدى تسببه في تدهور الموارد الطبيعية وفقدان التنوع البيولوجي وهما عنصران أساسيان لاستدامة السياحة. وأظهرت النتائج أن التوسع العمراني العشوائي، الذي غالباً ما يتجاهل الاعتبارات البيئية، يؤدي إلى تدهور كبير في البيئة الساحلية ويقلل من جاذبية المنطقة للسياح على المدى الطويل. ولضمان استدامة السياحة أوصت الدراسة بضرورة التحول إلى نموذج تنموي مستدام يطبق مبادئ التنمية المستدامة في التخطيط العمراني ويحافظ على المناطق الطبيعية ويشجع على تطوير أنشطة سياحية صديقة للبيئة كبديل مستدام للأنماط السياحية التقليدية.

تبرز الدراسات السابقة الحاجة الملحة لمعالجة التوسع العمراني غير المخطط وتأثيره على استدامة السياحة في المناطق الساحلية. ومع ذلك يبقى هناك نقص في الدراسات التي تركز على السياق الليبي، وتحديداً مدينة سوسة. تأتي دراستنا لتسد هذه الفجوة، مقدمةً تحليلاً للتحديات والفرص الفريدة في مدينة سوسة مع التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية، واقتراح حلول عملية لتعزيز استدامة السياحة في هذه المدينة التاريخية.

2. الإطار النظري:

يهدف هذا الإطار لتأسيس قاعدة مفاهيمية شاملة ومتعمقة لفهم طبيعة التوسع العمراني غير المخطط في المناطق الساحلية، وتحليل أبعاده المختلفة، وتأثيراته المتشعبة على الشواطئ، وعلى استدامة السياحة على وجه الخصوص، وذلك كتمهيد ضروري للدراسة الميدانية التي ستركز على حالة مدينة سوسة الليبية.

1.2. مفهوم التوسع العمراني غير المخطط :

يمكن تعريف التوسع العمراني غير المخطط بأنه نمط من النمو الحضري يتميز بالانتشار الأفقي الواسع للمباني والمنشآت السكنية والتجارية والصناعية على الأطراف الخارجية للمدن والمناطق الحضرية القائمة وامتداده نحو المناطق الريفية والزراعية والمفتوحة المحيطة بها، وذلك بكثافة سكانية منخفضة ، وفصل مكاني واضح بين مناطق السكن والعمل والترفيه، ونقص ملحوظ في البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية، وغياب التخطيط الشامل والتنظيم العمراني الفعال الذي يوجه النمو الحضري نحو أهداف التنمية المستدامة (شريف،2008). إن التوسع العمراني غير المخطط يعد تعبيراً عن فشل التخطيط الحضري في استيعاب النمو السكاني والاقتصادي بشكل منظم ومستدام كما أن هذا النمط من النمو

الحضري غالباً ما يكون مدفوعاً بالمصالح الخاصة والاستثمار العقاري قصير الأجل على حساب المصلحة العامة والاستدامة البيئية والاجتماعية.

2.2. الخصائص الرئيسية للتوسع العمراني غير المخطط في المناطق الساحلية :

لتوضيح أبعاد هذه الظاهرة يمكن التفصيل على النحو التالي:

- الانتشار الأفقي الواسع على حساب المناطق الطبيعية والزراعية: يتمثل هذا النوع من التوسع في تمدد الكتلة العمرانية بشكل أفقي يمتد على طول الشريط الساحلي وفي الاتجاه الداخلي، ما يؤدي إلى ابتلاع الأراضي الزراعية وتدمير الغطاء النباتي والمساحات المفتوحة؛ وبالتالي تقلص الحيز المخصص للأنشطة الزراعية والترفيهية والبيئية (الشهوان، 2023).
- التوسع العشوائي وغير المنظم والافتقار إلى التناسق: يفتقر التوسع العمراني غير المخطط إلى التخطيط المسبق والمعايير الحضرية الأساسية، مما يؤدي إلى ظهور أنماط عمرانية مشوهة تتنافر في الأحجام والأشكال والارتفاعات، ويُفقد المنطقة هويتها المعمارية ويشوه المشهد الحضري العام (الفيومي، 2008).
- نقص حاد في البنية التحتية والخدمات الأساسية والمرافق العامة: غالباً ما يسبق التوسع العمراني غير المخطط توفير البنية التحتية اللازمة؛ فيلاحظ نقص في شبكات الطرق والمواصلات، والصرف الصحي، وإمدادات المياه والكهرباء، بالإضافة إلى ضعف الخدمات مثل جمع النفايات والتعليم والصحة والترفيه، ما يزيد الضغوط على الأنظمة القائمة ويؤدي إلى تدهور مستوى الخدمات (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2016).
- الضغط المتزايد والاستنزاف المفرط للموارد الساحلية المحدودة : يؤدي التوسع العمراني غير المخطط إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية مثل المياه العذبة والأراضي والشواطئ والموارد البحرية ما يهدد استدامتها على المدى الطويل ويزيد من المشاكل البيئية مع تقليل القدرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة (الشامخ، 2025).

3.2. الأسباب والعوامل الدافعة للتوسع العمراني غير المخطط في المناطق الساحلية :

تتعدد الأسباب والعوامل ويمكن تصنيفها إلى مجموعات رئيسية، تشمل:

- العوامل الديموغرافية والاجتماعية: يتصدر النمو السكاني المتزايد، والهجرة من المناطق الريفية والداخلية إلى المدن الساحلية، قائمة العوامل الديموغرافية والاجتماعية التي تساهم في التوسع العمراني

غير المخطط. كما تلعب التفضيلات الاجتماعية والثقافية، مثل الرغبة في السكن في الضواحي والمناطق الهادئة، والبحث عن مساكن أوسع وأكثر خصوصية دوراً في دفع التوسع العمراني نحو الأطراف الساحلية (قريمية والأعور، 2018).

• **العوامل الاقتصادية والاستثمارية:** يشكل ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات في المناطق الحضرية المركزية، والبحث عن أراضٍ أرخص في الأطراف والمناطق الساحلية، وتزايد الاستثمارات العقارية قصيرة الأجل التي تستهدف تحقيق أقصى ربح ممكن، وغياب السياسات الإسكانية الفعالة التي توفر مساكن ميسرة ومخططة، من أبرز العوامل الاقتصادية والاستثمارية التي تدفع التوسع العمراني غير المخطط (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2019).

• **العوامل المؤسسية والتخطيطية والإدارية:** ضعف أجهزة التخطيط الحضري والرقابة وضعف القوانين واللوائح المنظمة للتنمية، إلى جانب غياب الرؤية الاستراتيجية والتنسيق بين الجهات الحكومية وتطبيق القوانين بصرامة، فضلاً عن انتشار الفساد الإداري، كلها عوامل رئيسية تؤدي إلى انتشار التوسع العمراني غير المخطط في المناطق الساحلية (العاتي والجبو، 2024).

4.2. الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتوسع العمراني غير المخطط في المناطق الساحلية:
يلقي التوسع العمراني غير المخطط في المناطق الساحلية بظلاله القاتمة على مختلف جوانب الحياة، ويحدث تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية متفاقمة تهدد استدامة هذه المناطق وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.

أ. التحديات البيئية:

• **تدهور البيئة الساحلية وتلوثها بمختلف أنواعه:** يعد تدهور البيئة الساحلية وتلوثها بمختلف أنواعه من أخطر التحديات البيئية الناجمة عن التوسع العمراني غير المخطط. وتتعدد مصادر التلوث وتشمل تصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة والنفايات الصلبة، والملوثات الصناعية والزراعية، والانبعاثات الناتجة عن حركة المرور الكثيفة (موسى، 2021).

• **تدمير النظم البيئية الساحلية الهشة وفقدان التنوع البيولوجي:** يؤدي التوسع العمراني غير المخطط إلى تدمير النظم البيئية الساحلية الهشة، مثل الكثبان الرملية والأراضي الرطبة والشعاب المرجانية والأحراش الساحلية، وهي نظم تعتبر موائل طبيعية للكائنات النباتية والحيوانية وتساهم في حماية السواحل وتنقية المياه، ما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وانقراض بعض الأنواع (الهدار، 2024).

• تآكل الشواطئ وتغير الخط الساحلي وزيادة المخاطر الطبيعية: من خلال إزالة الغطاء النباتي واستخدام مواد بناء غير مناسبة وقرب المباني من الخط الساحلي تسهم في تآكل الشواطئ وتغير ملامح الخط الساحلي، ما يزيد من أخطار العواصف البحرية والفيضانات الساحلية وارتفاع مستوى سطح البحر في ظل التغيرات المناخية (الشامخ، 2025).

ب. التحديات الاقتصادية :

• التأثير السلبي على قطاع السياحة الساحلية: يعتمد قطاع السياحة على جودة البيئة الساحلية؛ فالتلوث وتدهور المناظر الطبيعية وفقدان التراث الثقافي تؤدي إلى انخفاض جاذبية الوجهات السياحية، ما ينعكس سلباً على الإيرادات وفرص العمل في هذا القطاع ويهدد استدامته على المدى الطويل (منظمة السياحة العالمية، 2023).

• زيادة التكاليف لمعالجة الآثار السلبية: تتطلب مواجهة تدهور البيئة وتلوث السواحل استثمارات ضخمة في إعادة تأهيل البنية التحتية البيئية وإدارة النفايات ومعالجة التلوث، ما يضيف أعباء مالية على الحكومات والمجتمعات المحلية وتقلل من الموارد المتاحة للاستثمار في التنمية المستدامة (البنك الدولي ، 2021).

• فقدان فرص التنمية الاقتصادية المستدامة والابتكار: يعوق التوسع العمراني غير المخطط جهود التنمية الاقتصادية المستدامة في المناطق الساحلية من خلال استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئة، وتقل القدرة على جذب الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المستدامة ويعيق الابتكار وريادة الأعمال في المجالات المرتبطة بالبيئة والسياحة (البنك الدولي ، 2018).

ج. التحديات الاجتماعية والثقافية:

• تدهور جودة الحياة: ينتج عن التوسع العشوائي ازدحام مروري، نقص الخدمات الأساسية، تلوث بيئي وبصري وضوضاء، ما يؤدي إلى تراجع مستوى الرفاهية وجودة الحياة لسكان المناطق الساحلية. وينتج عن ذلك تأثيرات سلبية على صحة وسلامة وراحة وسعادة السكان، وتراجع مستوى رضاهم عن الحياة في مدينتهم (الحشاني، 2004).

• تفاقم المشاكل الاجتماعية: يؤدي غياب التخطيط العادل والشامل إلى تفاقم مشاكل مثل البطالة والفقر والجريمة والإدمان والتهميش الاجتماعي، مع تعميق الفوارق بين السكان، وزيادة حدة الصراعات الاجتماعية، وتدهور النسيج الاجتماعي المتماسك (العاتي والجبو، 2024).

• فقدان الهوية الثقافية والتراثية: يؤدي البناء العشوائي إلى تدمير المواقع التراثية والثقافية وتشويه الطابع الحضري المميز، مما يفقد المجتمعات المحلية هويتها الثقافية والتراثية التي تعتبر ركيزة للتنمية الحضرية المستدامة (الحداد، 2018).

5.2. تأثير التوسع العمراني غير المخطط على استدامة السياحة:

يشكل التوسع العمراني غير المخطط تهديداً وجودياً لاستدامة قطاع السياحة ، الذي يعد قطاعاً اقتصادياً حيوياً يعتمد بشكل أساسي على جودة الموارد الطبيعية الساحلية وجمالها وتنوعها. فالتدهور البيئي، وتلوث الشواطئ، وتشويه المناظر الطبيعية، وفقدان التراث الثقافي، الناتجة عن التوسع العمراني غير المخطط، تُقوض بشكل مباشر الأسس التي تقوم عليها السياحة الساحلية، وتعرض للخطر مستقبل هذا القطاع الهام. يمكن تلخيص التأثير المدمر للتوسع العمراني غير المخطط على استدامة السياحة في النقاط التالية:

- تراجع جاذبية الوجهات السياحية الساحلية : يؤدي التدهور البيئي وتشويه المناظر الطبيعية وفقدان التراث الثقافي إلى انخفاض جاذبية الوجهات الساحلية، مما يضعف قدرتها على جذب السياح والمستثمرين ويقلل من تنافسيتها في السوق السياحي.
- تراجع جودة تجربة السياحة ورضا السياح: ينعكس الازدحام ونقص الخدمات والبنية التحتية والتلوث البيئي والبصري في انخفاض مستوى الراحة والأمان لدى السياح، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات إعادة الزيارة وتدهور سمعة الوجهات السياحية.
- تهديد الموارد الأساسية للسياحة الشاطئية: تتأثر الموارد الطبيعية والثقافية مثل الشواطئ النظيفة والمياه النقية والتنوع البيولوجي، ويُقوض هذا التدمير الأسس التي تقوم عليها السياحة على المدى الطويل ويعرض للخطر مستقبل هذا القطاع الحيوي.
- زيادة التكاليف التشغيلية والاستثمارية: يستلزم مواجهة الآثار السلبية استثمارات إضافية في تنظيف السواحل، معالجة التلوث وإعادة تأهيل المواقع التراثية، ما يزيد من الأعباء المالية وتقلل هذه التكاليف الإضافية من ربحية القطاع السياحي وقدرته على المنافسة وتعيق نموه وتطوره المستدام.

يتضح من خلال الإطار النظري أن التوسع العمراني غير المخطط في المناطق الساحلية ظاهرة متعددة الأبعاد تهدد الموارد الطبيعية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتؤثر بشكل مباشر على استدامة السياحة. يتطلب التصدي لهذه الظاهرة تبني استراتيجيات تخطيط حضري مستدام، ورقابة صارمة على

التنمية العمرانية، وإدارة فعالة للموارد الطبيعية مع الحفاظ على الهوية الثقافية والتراثية، فضلاً عن تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية وإشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات. يعد ذلك ضرورياً لضمان تحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والقادمة والحفاظ على مقومات الجذب السياحي التي تعتمد عليها المدن الساحلية.

3. الإطار التحليلي للدراسة :

يمثل هذا المحور الإطار الميداني للدراسة والجانب التحليلي الذي من خلاله يمكن الإجابة على تساؤلات الدراسة، وفيما يلي عرضاً تفصيلياً للنتائج التي تم التوصل إليها وهي على النحو التالي:

1.3. البيانات الشخصية

يبين الجدول (1) توزيع عينة الدراسة وفقاً للبيانات الشخصية خصائص ديموغرافية متنوعة. فمن حيث الجنس، يلاحظ هيمنة واضحة للذكور كغالبية المشاركين في هذه العينة. أما بالنسبة للعمر، فإن الفئة العمرية الأصغر (21-30 سنة) تشكل النسبة الأكبر من العينة، مع توزيع للفئات العمرية الأخرى بنسب متفاوتة، مما يشير إلى مشاركة من مختلف مراحل البلوغ والخبرة الحياتية، وإن كان الثقل الأكبر يميل نحو الشباب. وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، تتسم العينة بارتفاع ملحوظ في نسبة الحاصلين على تعليم عالٍ (معاهد عليا وجامعي وما فوق) حيث يشكلون الغالبية العظمى من المشاركين، وتأتي المستويات التعليمية الأخرى (ثانوي، إعدادي، ابتدائي) بنسب أقل بكثير، مما يشير إلى أن العينة تميل لأن تكون ذات مستوى تعليمي مرتفع. وبالنظر إلى الحالة العملية، فإن شريحة العاملين بأجر هي الأكثر تمثيلاً، تليها فئة أصحاب الأعمال. كما يوجد تمثيل للطلبة والمتقاعدين، مما يعكس تنوعاً في الأوضاع المهنية لأفراد العينة، مع غلبة للمنخرطين في سوق العمل بشكل نشط.

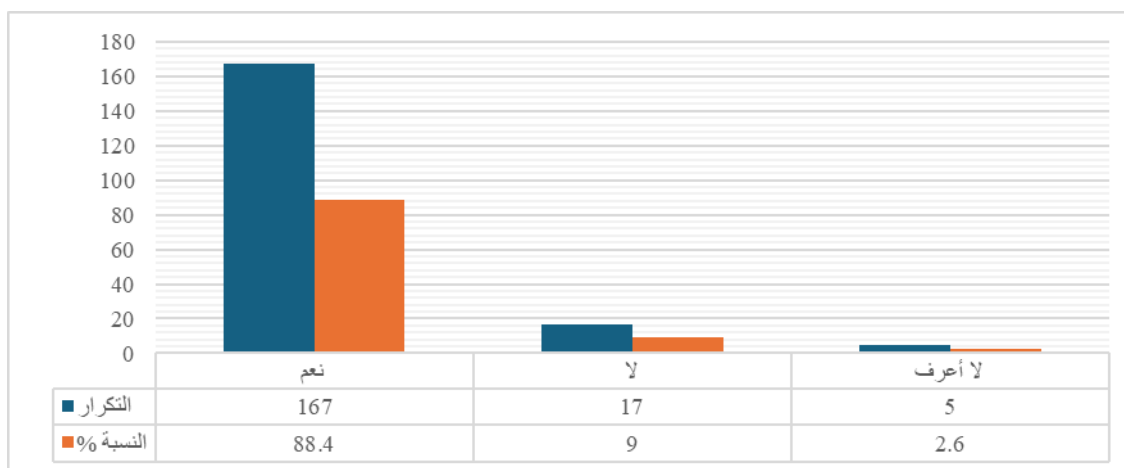
جدول (1): البيانات الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة

المتغيرات	الفئات	التكرارات	النسبة %
الجنس	ذكر	169	89.4
	أنثى	20	10.5
العمر	21-30	81	42.9
	31-40	23	12.2
	41-50	30	15.9
	51-60	31	16.4

12.7	24	أكبر من 60	المستوى التعليمي
0.5	1	تعليم ابتدائي	
6.8	13	تعليم إعدادي	
17.5	33	تعليم ثانوي	
75.2	142	معاهد عليا وجامعي ومافوق	
16.4	31	طالب	الحالة العملية
49.7	94	يعمل بمرتب	
20.1	38	صاحب عمل	
13.8	26	متقاعد	

2.3. التوسع العمراني غير المخطط في مدينة سوسة

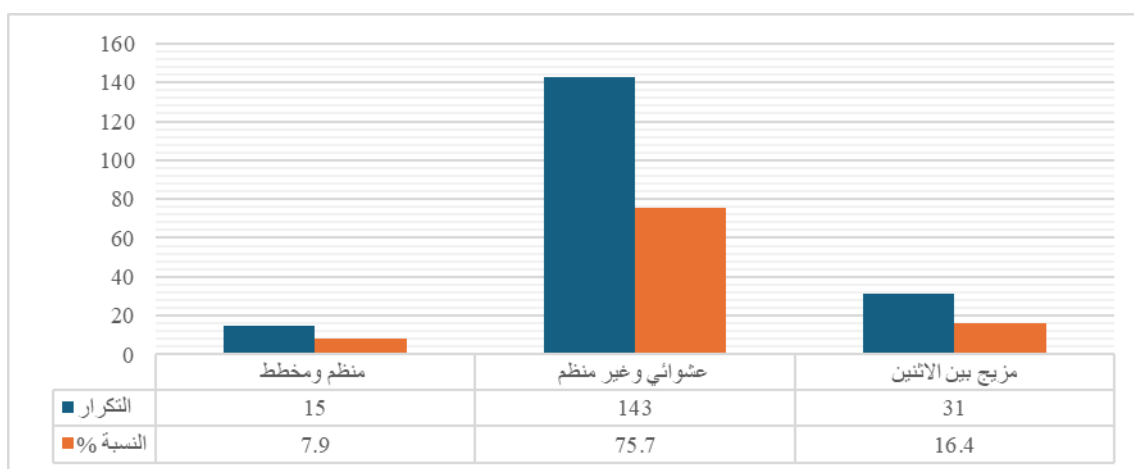
يتناول هذا المحور رصد وتحليل ظاهرة التوسع العمراني غير المخطط في مدينة سوسة، مستعرضاً تصورات السكان حول مدى انتشاره، طبيعته العشوائية، وأبرز الأسباب الدافعة له، بالإضافة إلى أنماط الاستخدامات السائدة فيه ومدى الالتزام بالضوابط التخطيطية.



شكل (1): تصورات أفراد عينة الدراسة تجاه وجود ظاهرة التوسع العمراني غير المخطط في مدينة سوسة خلال الآونة الأخيرة.

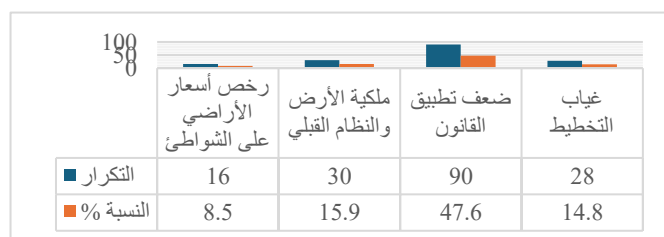
وتكشف البيانات عن إجماع شبه كامل بين المستجيبين حول هذه المسألة، حيث أفادت الغالبية العظمى منهم ونسبة بلغت 88.4%، بملاحظتهم لوجود هذا النوع من التوسع. هذه النسبة المرتفعة لا تدع مجالاً للشك في أن التوسع العمراني غير المخطط يمثل ظاهرة ملموسة وواضحة لسكان المدينة، مما يعكس

إدراكهم العميق للتغيرات العمرانية التي تشهدها بيئتهم. في المقابل، أظهرت نسبة ضئيلة من العينة، لا تتجاوز 9.0%، عدم ملاحظتها لهذا التوسع، بينما عبر 2.6% فقط عن عدم معرفتهم. وعلى الرغم من ضآلة هذه النسب، إلا أنها قد تشير إلى تباين في مستويات الوعي أو الاهتمام بالقضايا العمرانية بين أفراد المجتمع، أو ربما اختلاف في تفسير مفهوم "التوسع غير المخطط"، أو حتى إمكانية وجود بعض المناطق داخل المدينة التي لم تتأثر بهذه الظاهرة بنفس الدرجة.



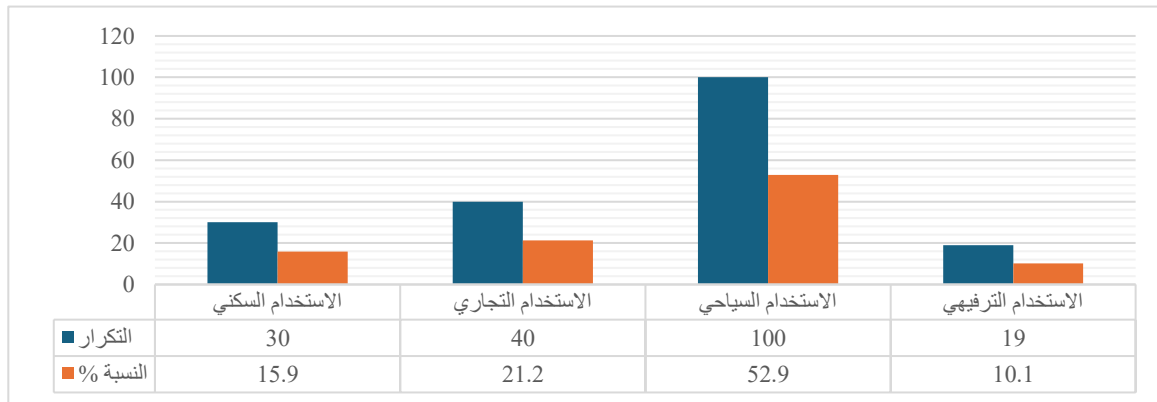
شكل (2): تقييم المستجيبين لطبيعة التوسع العمراني غير المخطط

يأتي الشكل (2) ليقدم تقييماً معمقاً من المستجيبين لطبيعة التوسع العمراني القائم في مدينة سوسة، والذي سبق وأقرت الغالبية بوجوده بشكل غير مخطط. تكشف البيانات بوضوح أن غالبية العينة، بنسبة 75.7%، يرون أن هذا التوسع يتصف بالعشوائية وعدم التنظيم. هذه النسبة المرتفعة للغاية لا تشير لمجرد ملاحظة، بل لحكم واضح على طبيعته الفوضوية وافتقاره للمنهجية التخطيطية. في المقابل، يرى 16.4% من المستجيبين أن طبيعة التوسع تمثل "مزيجاً بين الاثنين"، أي تحمل سمات من التنظيم والعشوائية معاً. هذه النسبة وإن كانت أقل، قد تشير إلى أن الصورة ليست قاتمة تماماً لدى الجميع، أو تعكس تبايناً في تطبيق المعايير بين أجزاء المدينة. أما النسبة الأقل (7.9%) التي اعتبرت التوسع "منظماً ومخططاً"، فهي محدودة جداً وتتسق مع فرضية الدراسة الأساسية التي تركز على التوسع غير المخطط. ويمكن تفسيرها بالإشارة لمشاريع محددة أو اختلاف معايير التقييم. بشكل عام، يؤكد الشكل هيمنة التصور القائل بعشوائية التوسع مما يعمق فهمنا لغياب التخطيط السليم.



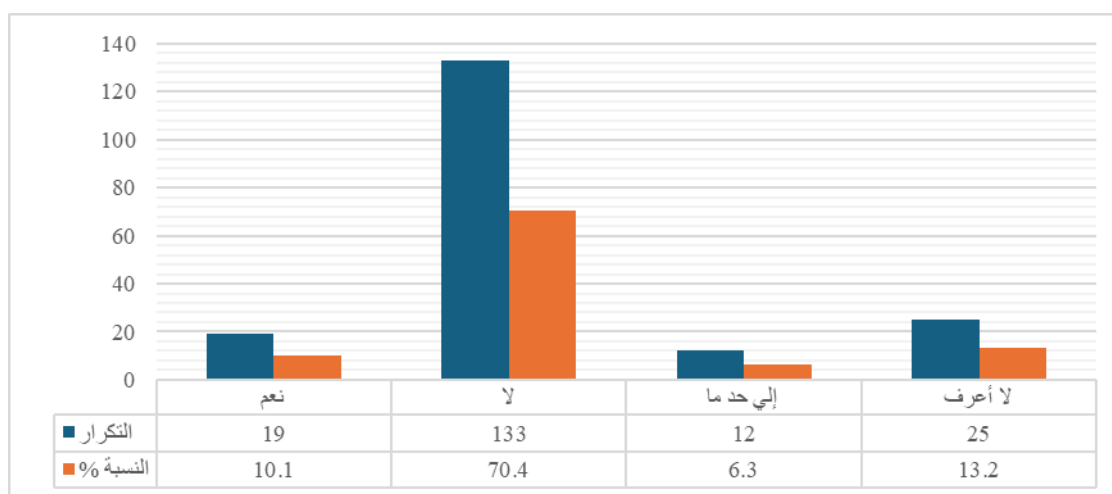
شكل (3): تصورات المستجيبين حول أسباب التوسع العمراني غير المخطط على الشواطئ

يبين الشكل (3) تصورات المستجيبين حول الأسباب المتعددة الكامنة وراء ظاهرة التوسع العمراني غير المخطط على شواطئ مدينة سوسة. تنصدر هذه الأسباب بشكل لافت "ضعف تطبيق القانون"، حيث أشار إليه ما يقارب نصف المستجيبين 47.6%. هذه النسبة المرتفعة تضع هذا العامل في مقدمة الدوافع، وتشير بقوة إلى أن غياب الرادع القانوني أو التساهل في إنفاذ التشريعات يمثل التربة الخصبة لانتشار هذه الظاهرة مما يعكس شعوراً لدى السكان بقصور الآليات الرقابية. يليه في الأهمية عامل "ملكية الأرض والنظام القبلي" بنسبة 15.9%، والذي يسلط الضوء على دور لا يمكن إغفاله للعوامل الاجتماعية والثقافية، حيث قد تسهم أنماط الملكية التقليدية أو الأعراف القبلية في تسهيل البناء خارج الأطر التخطيطية. ثم يأتي "غياب التخطيط" بنسبة 14.8%، مما يشير إلى إدراك بأن المشكلة تمتد أيضاً إلى نقص أو عدم كفاءة الخطط العمرانية الاستراتيجية التي توجه التنمية وتحدد استخدامات الأراضي بوضوح. كما اعتبرت "المنفعة المادية" 13.2% "دافعاً اقتصادياً فردياً مهماً، يعكس سعي البعض لتحقيق مكاسب سريعة من استغلال الأراضي الساحلية. وأخيراً، جاء "رخص أسعار الأراضي على الشواطئ" (8.5%) كأقل الأسباب تأثيراً، مما قد يوحي بأن تكلفة الأرض ليست الدافع الرئيسي بقدر العوامل الأخرى. بشكل عام، تقدم هذه النتائج رؤية متعددة الأوجه، مع هيمنة واضحة لعامل ضعف تطبيق القانون، مما يستدعي استراتيجيات فعالة للحد من هذه الظاهرة وحماية البيئة الساحلية وبالتالي دعم استدامة قطاع السياحة.



الشكل (4) : تصورات المستجيبين حول الاستخدامات الأكثر انتشاراً في التوسع العمراني غير المخطط على الشواطئ

يكشف الشكل (4) عن طبيعة الاستخدامات السائدة في التوسع العمراني غير المخطط على شواطئ سوسة، مبيناً هيمنة واضحة لنمط محدد. يتصدر "الاستخدام السياحي" القائمة بفارق كبير، حيث أشار إليه أكثر من نصف المستجيبين (52.9%). هذه النسبة المرتفعة تشير بقوة إلى أن جزءاً كبيراً من هذا التوسع يتخذ طابعاً سياحياً (مصانف، شاليهات)، مما يخلق مفارقة حقيقية؛ فبينما يهدف لتنمية السياحة، فإنه وبسبب عشوائيته يهدد بتقويض الأسس البيئية التي يعتمد عليها هذا القطاع. يأتي "الاستخدام التجاري" في المرتبة الثانية بنسبة (21.2%)، يليه "الاستخدام السكني" (15.9%)، وكلاهما يمثل جزءاً ملحوظاً من هذا النمو غير المنظم. أما "الاستخدام الترفيهي" (10.1%) فيأتي بنسبة أقل. ومن اللافت للنظر غياب "الاستخدام الصناعي" (0%) تماماً، مما يعني أن التهديد البيئي لا يأتي من التلوث الصناعي المباشر، بل من ضغوط الاستخدامات الأخرى. إجمالاً، يغلب الطابع السياحي بشكل كبير على التوسع العمراني غير المخطط، يليه الطابع التجاري ثم السكني. هذا التركيز على الاستخدام السياحي غير المنظم يثير تساؤلات جدية حول استدامة هذا النمط من التنمية وتأثيره على المدى الطويل على البيئة الساحلية وجودة التجربة السياحية.

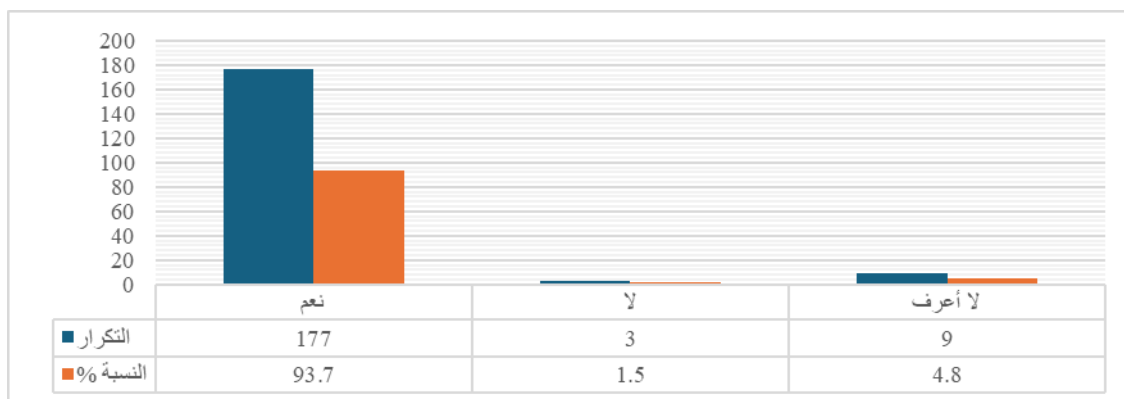


شكل (5) : تصورات المستجيبين حول مستوى الالتزام بتراخيص البناء في مناطق التوسع العمراني

يشير الشكل (5) عن تصورات المستجيبين حول مدى الالتزام بتراخيص البناء في مناطق التوسع العمراني بمدينة سوسة، وتظهر البيانات إجماعاً قوياً حول هذه المسألة. السمة الأبرز هي النسبة المهيمنة (70.4%) التي أفادت بـ "لا"، أي أنهم لا يعتقدون بوجود التزام بتراخيص البناء. هذه الغالبية تعكس انطباعاً سائداً بأن جزءاً كبيراً من عمليات البناء يتم خارج الأطر القانونية، وتشير إلى فجوة كبيرة بين التشريعات وآليات تطبيقها. في المقابل، لم تتجاوز نسبة من يعتقدون بوجود التزام "نعم" 10.1%، بينما رأى 6.3% أن الالتزام موجود "إلى حد ما"، مما يوحي بتصور لالتزام جزئي أو غير متسق. ومن الجدير بالاهتمام أن 13.2% اختاروا "لا أعرف"، مما قد يعكس عدم اطلاع أو تحفظ. تتسق هذه النتائج بشكل كبير وتدعم ما توصل إليه الشكل (3) سابقاً، الذي أشار إلى أن "ضعف تطبيق القانون" هو السبب الرئيسي للتوسع العمراني غير المخطط. فالتصور السائد بغياب الالتزام بتراخيص البناء هو نتيجة طبيعية ومباشرة لهذا الضعف المتصور في إنفاذ القانون.

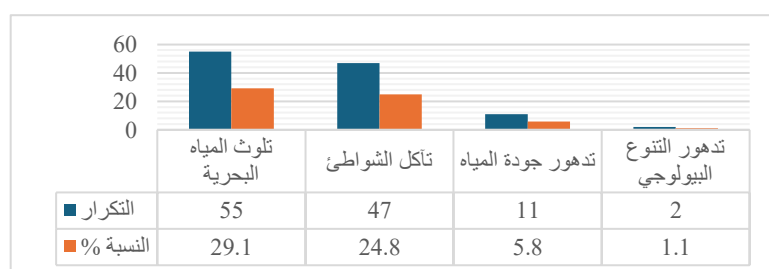
3.3. تأثير التوسع العمراني غير المخطط على الشواطئ

يركز هذا المحور على تقييم التداعيات البيئية للتوسع العمراني غير المخطط على شواطئ مدينة سوسة، من خلال استكشاف آراء المستجيبين حول أبرز الآثار الملموسة كتلوث المياه وتراكم النفايات، وربط هذه الظاهرة بتدهور جودة البيئة الساحلية.



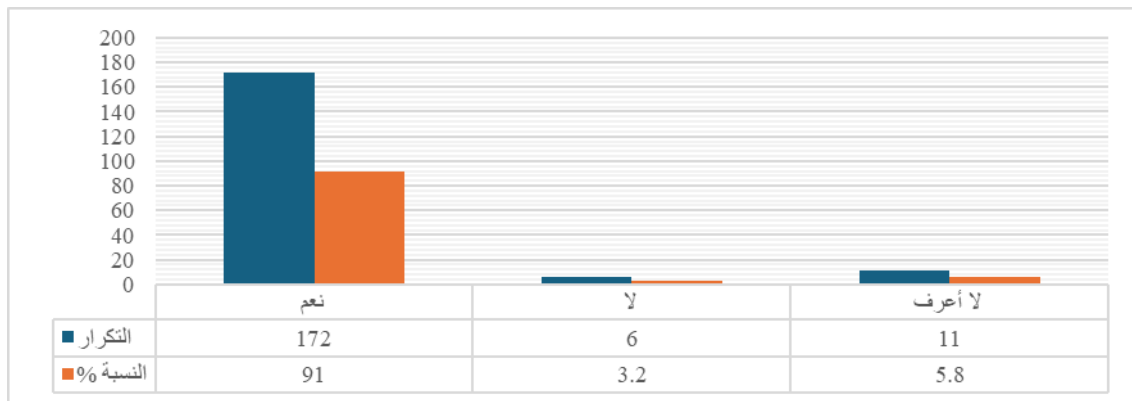
شكل (6): تصورات المستجيبين حول تأثير للتوسع العمراني غير المخطط على شواطئ

الشكل (6) يطرح سؤالاً جوهرياً ومباشراً حول تصورات المستجيبين بشأن التأثير الفعلي للتوسع العمراني غير المخطط على شواطئ مدينة سوسة. وتكشف البيانات الواردة في هذا الشكل عن إجماع شبه مطلق بين أفراد العينة، حول تأثير التوسع العمراني غير المخطط على شواطئ سوسة. فالغالبية العظمى (93.7%) أجابت بـ "نعم"، مؤكدة إدراكها لوجود هذا التأثير السلبي، مما يعكس على الأرجح ملاحظاتهم لتدهور البيئة الساحلية. في المقابل، كانت نسبة من نفوا وجود تأثير (1.5%) أو أجابوا بـ "لا أعرف" (4.8%) ضئيلة جداً، مما يؤكد وضوح الرؤية لدى السكان. بشكل عام، يظهر الشكل (6) إدراكاً مجتمعياً قوياً بأن التوسع العمراني غير المخطط يضر بشواطئ المدينة. هذه النتيجة تمثل نقطة انطلاق هامة لفهم أبعاد المشكلة وتؤكد الحاجة لإجراءات حماية عاجلة.



شكل (7): تصورات المستجيبين حول أبرز الآثار البيئية للتوسع العمراني غير المخطط على الشواطئ

بعد الإجماع الواضح على وجود تأثير، يحدد الشكل (7) بدقة أبرز الآثار البيئية الملموسة للتوسع العمراني غير المخطط على شواطئ سوسة. يتصدر "تراكم النفايات" قائمة هذه الآثار بنسبة كبيرة (39.2%)، مما يشير إلى أن مشكلة النفايات الصلبة، الناتجة عن الأنشطة المختلفة، تمثل الهاجس البيئي الأكبر والأكثر وضوحاً للسكان، مشوهةً المظهر الجمالي ومهددةً الصحة والبيئة البحرية. يليه "تلوث المياه البحرية" (29.1%)، وهو ما يعكس قلقاً كبيراً بشأن جودة مياه البحر للسياحة، وقد يكون ناتجاً عن تصريف مياه الصرف غير المعالجة. كما يُعتبر "تآكل الشواطئ" (24.8%) أثراً هاماً ومُدرِكاً، يرتبط بالإنشاءات العشوائية التي تؤثر على استقرار الساحل. أما "تدهور جودة المياه" بشكل عام (5.8%) و"تدهور التنوع البيولوجي" (1.1%) فقد حصلا على نسب أقل، ربما لأن أثر الأخير أقل وضوحاً للعامة، وإن كان لا ينفي وجوده. إجمالاً، يركز السكان على مشاكل النفايات وتلوث المياه وتآكل الشواطئ، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لإجراءات تعالج هذه المشكلات التي لا تهدد البيئة فحسب، بل تمتد لتؤثر بشكل مباشر على جاذبية المدينة السياحية واستدامة هذا القطاع الحيوي.

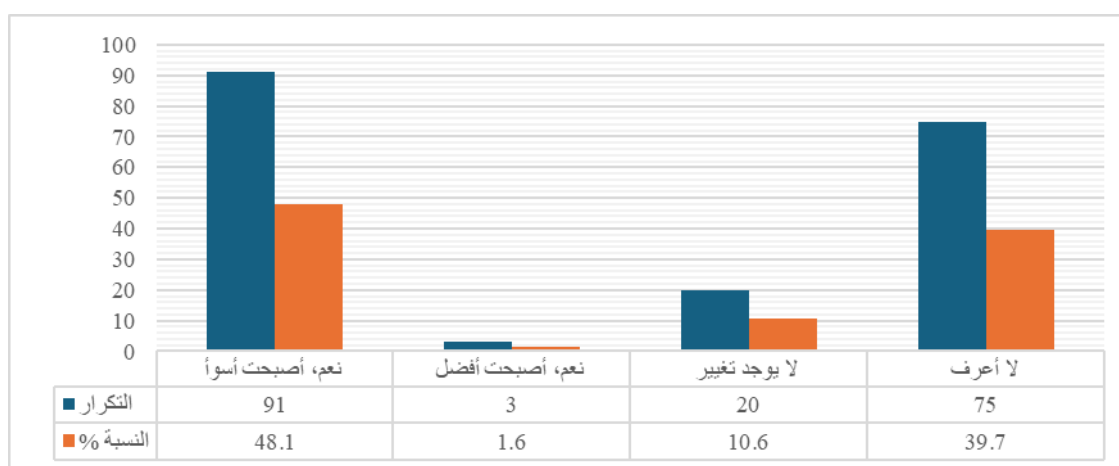


شكل (8) : تصورات المستجيبين حول العلاقة بين التوسع العمراني غير المخطط وتلوث الشواطئ

يركز الشكل (8) على تصورات المستجيبين بشأن وجود علاقة مباشرة بين التوسع العمراني غير المخطط وتلوث شواطئ سوسة، كاشفاً عن قناعة راسخة لديهم. النتيجة المسيطرة هي النسبة (91.0%) التي أجابت بـ "نعم"، مؤكدة اعتقادهم بوجود علاقة وطيدة بين الظاهرتين. هذا الإجماع القوي يشير بوضوح إلى أن السكان لا يرون تلوث الشواطئ كظاهرة معزولة، بل يربطونه مباشرة بالنمو العمراني غير المنظم.

هذا الإدراك يعكس وعياً بأن الأنشطة البشرية المرتبطة بهذا التوسع هي المصادر الرئيسية لتلوث البيئة الساحلية. في المقابل، كانت نسبة من نفوا هذه العلاقة (3.2%) أو أجابوا بـ "لا أعرف" (5.8%) ضئيلة جداً، مما يعزز قوة الإجماع. تعتبر هذه النتائج تأكيداً لما توصل إليه الشكل (7) الذي حدد "تلوث المياه

البحرية" و"تراكم النفايات" كأثار بيئية بارزة، حيث يربط هذا الشكل هذه الآثار السلبية بشكل مباشر بظاهرة التوسع العمراني غير المخطط. هذا الربط يعزز أهمية تبني سياسات تنموية متكاملة.

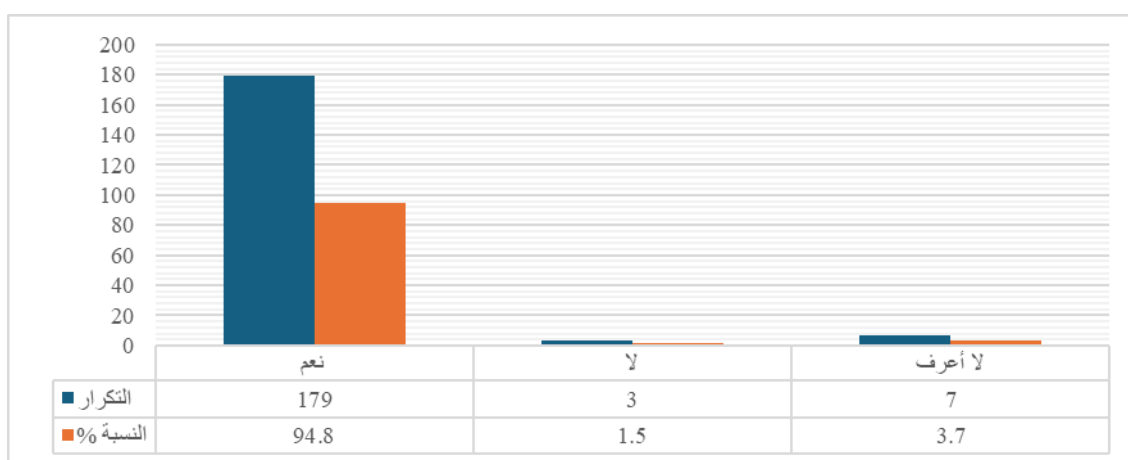


شكل (9): تقييم المستجيبين للتغير في جودة المياه البحرية خلال السنوات الأخيرة

يتناول الشكل (9) تقييم المستجيبين للتغير في جودة المياه البحرية بسوسة خلال السنوات الأخيرة، كاشفاً عن تصورات متباينة مع اتجاه نحو ملاحظة تدهور، ولكن مع نسبة كبيرة من عدم اليقين. النتيجة الأبرز هي أن ما يقارب نصف المستجيبين (48.1%) يعتقدون بأن جودة المياه قد "أصبحت أسوأ"، مما يشير إلى تراجع ملموس في نقاء مياه الشواطئ لديهم، وهو ما يتسق مع النتائج السابقة حول تلوث المياه. في المقابل، كانت نسبة من يرون أن جودة المياه "أصبحت أفضل" ضئيلة جداً (1.6%)، بينما رأى 10.6% أنه "لا يوجد تغيير". اللافت للنظر هو النسبة العالية (39.7%) لمن أجابوا بـ "لا أعرف"، مما يشير إلى أن جزءاً كبيراً من السكان إما لا يمتلكون معلومات كافية، أو غير متأكدين، أو يجدون صعوبة في الحكم دون قياسات علمية. إجمالاً، يرى ما يقارب نصف السكان أن جودة المياه تدهورت، لكن النسبة الكبيرة من عدم اليقين تشير إلى أهمية إجراء دراسات علمية لتقييم الوضع بموضوعية. هذا التدهور المحتمل يمثل تهديداً مباشراً للنظم البيئية ولقطاع السياحة.

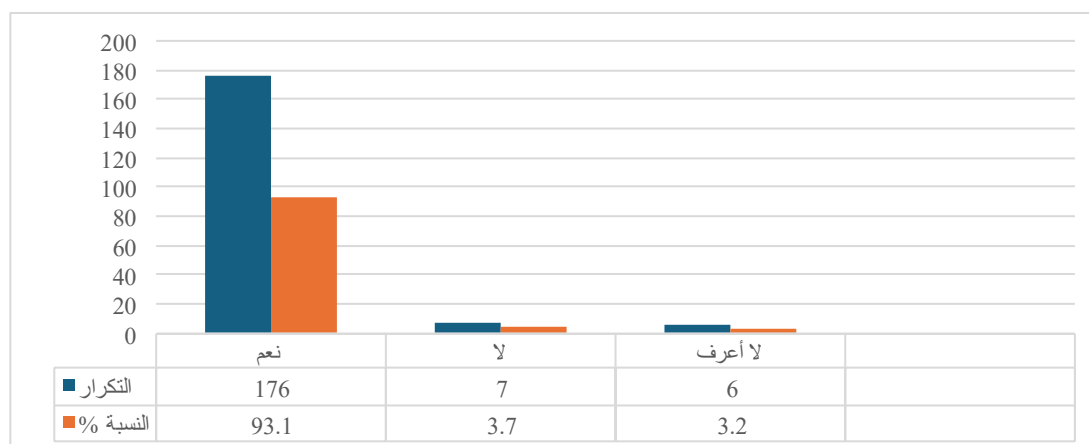
4.3. تأثير التوسع العمراني غير المخطط على السياحة المستدامة

يستعرض هذا المحور الآثار المباشرة وغير المباشرة للتوسع العمراني غير المخطط على قطاع السياحة في مدينة سوسة وقدرته على تحقيق الاستدامة، محلاً تصورات السكان حول تراجع جاذبية المدينة، وتدهور الخدمات السياحية، والحاجة الملحة لتبني ممارسات سياحية مستدامة.



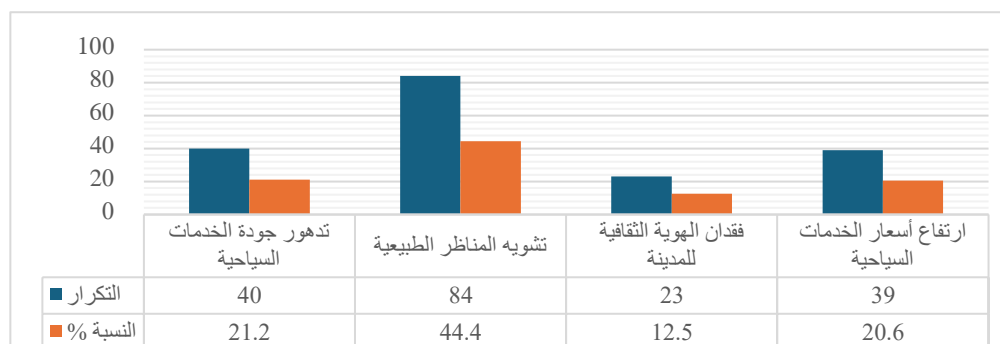
شكل (10): تصورات المستجيبين حول الحاجة إلى مزيد من الجهود لحماية الشواطئ

يكشف الشكل (10) عن إجماع بين المستجيبين حول الحاجة الماسة لتكثيف جهود حماية شواطئ مدينة سوسة. فالغالبية العظمى (94.8%) أجابت بـ "نعم"، مؤكدةً بذلك إدراكها للضرورة الملحة والعاجلة لبذل المزيد من الجهود، وهو تصور يعكس بوضوح وعياً عميقاً بالتحديات والمخاطر التي تواجه البيئة الساحلية، والتي تم استعراضها في سياق الدراسة. في المقابل، كانت نسبة من نفوا هذه الحاجة (1.5%) أو أجابوا بـ "لا أعرف" (3.7%) ضئيلة جداً، مما يعزز من قوة هذا الإجماع المطلق تقريباً. بشكل عام، يظهر الشكل (10) بوضوح لا لبس فيه وجود إدراك مجتمعي قوي وواسع النطاق بضرورة تكثيف الإجراءات لحماية الشواطئ. هذه النتيجة لا تمثل مجرد رأي، بل هي دعوة صريحة ومباشرة لصناع القرار والجهات المعنية للاستجابة الفورية وتطوير وتنفيذ سياسات واستراتيجيات أكثر فعالية وجدية لحماية هذا المورد الطبيعي والحيوي.



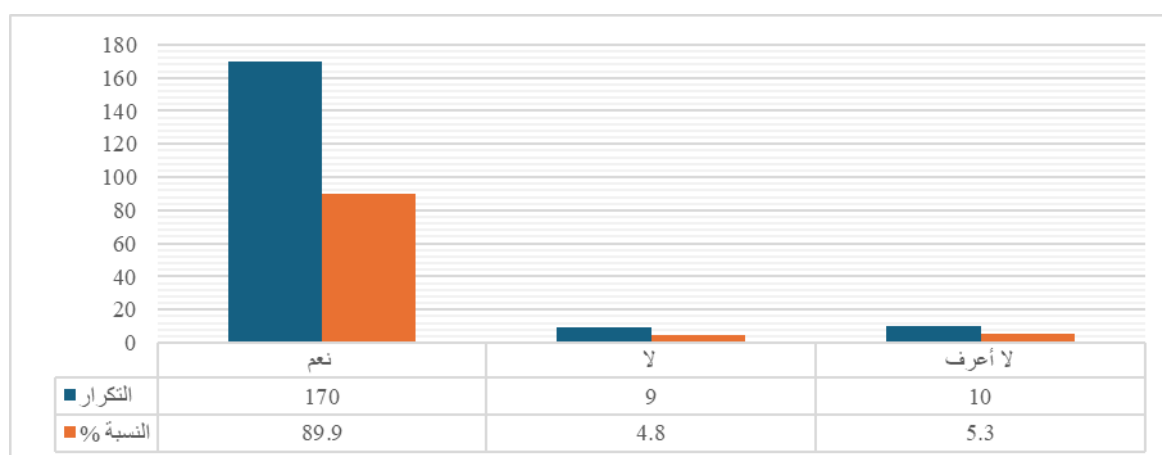
شكل (11) : تصورات المستجيبين حول تأثير التوسع العمراني غير المخطط على السياحة

يطرح الشكل (11) سؤالاً مباشراً حول تأثير التوسع العمراني غير المخطط على قطاع السياحة في سوسة، كاشفاً عن إجماع شبه تام بين أفراد العينة. النتيجة الأبرز هي النسبة الغالبة (93.1%) التي أجابت بـ "نعم"، مؤكدة أن الغالبية العظمى من السكان ترى بوضوح الآثار السلبية للنمو العمراني غير المنظم على جاذبية المدينة السياحية وقدرتها التنافسية، وهو تصور يعكس غالباً ملاحظاتهم لتدهور البيئة الساحلية وتشويه المناظر أو نقص الخدمات. في المقابل، كانت نسبة من أجابوا بـ "لا" (3.7%) أو "لا أعرف" (3.2%) ضئيلة جداً، مما يشير إلى أن فكرة عدم وجود ارتباط بين التوسع العشوائي وتأثير السياحة هي هامشية تماماً، وأن معظم السكان لديهم رأي واضح ومحدد حول هذه القضية. بشكل عام، يؤكد الشكل (11) بقوة على أن سكان مدينة سوسة يدركون بشكل كبير أن التوسع العمراني غير المخطط يمثل تهديداً لقطاع السياحة. هذا الإدراك المجتمعي يشكل أساساً هاماً لدعم السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم النمو العمراني وحماية الموارد السياحية، وذلك لضمان استدامة هذا القطاع الحيوي لاقتصاد المدينة.



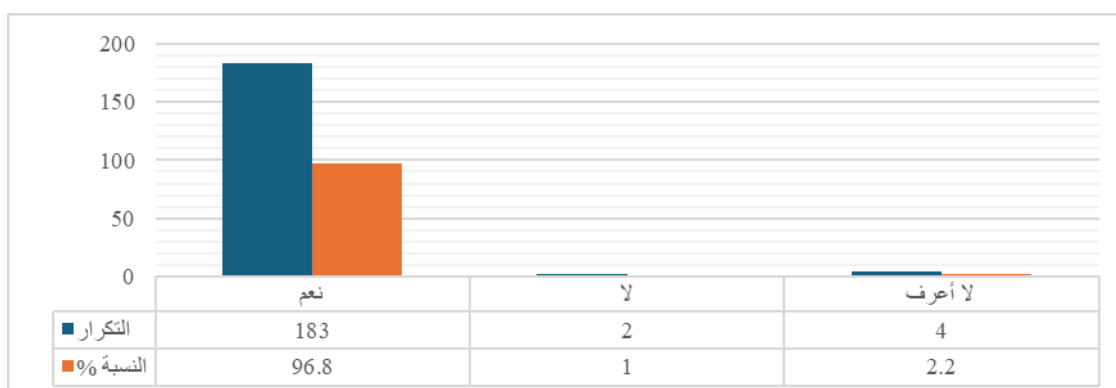
شكل (12) : تصورات المستجيبين حول الآثار السلبية للتوسع العمراني غير المخطط على السياحة

بعد تأكيد التأثير السلبي للتوسع العمراني غير المخطط على السياحة، يفصل الشكل (12) هذه الآثار. يتصدر "تشويه المناظر الطبيعية" قائمة الآثار الأكثر إدراكاً (44.4%)، مشيراً إلى أن التأثير البصري والجمالي هو الهاجس الأكبر لدى السكان، حيث يقلل من جاذبية المدينة الطبيعية. في المرتبة الثانية يأتي "تدهور جودة الخدمات السياحية" (21.2%)، حيث يربط المستجيبون النمو العشوائي بتراجع مستوى الخدمات ونقص البنية التحتية. يليه "ارتفاع أسعار الخدمات السياحية" (20.6%)، مما يدل على تصور بأن التوسع العشوائي يؤدي لزيادة التكاليف. كما أظهر "فقدان الهوية الثقافية للمدينة" (12.5%) قلقاً بشأن طمس الطابع المميز للمدينة. بشكل عام، يسلط الشكل الضوء على تصورات السكان للآثار السلبية المحددة، مع تركيز على تشويه المناظر، تدهور جودة الخدمات، وارتفاع الأسعار كأكثر الجوانب تأثراً.



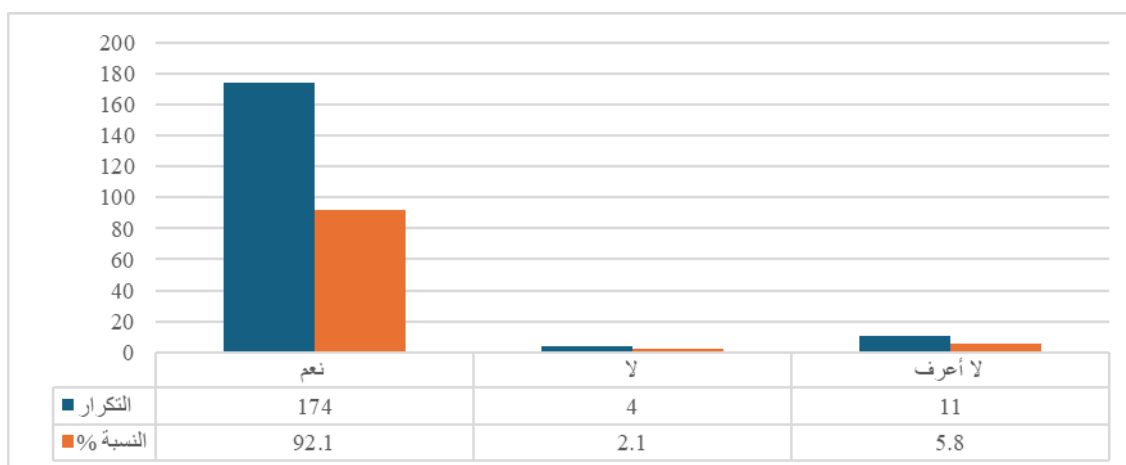
شكل (13) : تصورات المستجيبين حول تأثير التوسع العمراني غير المخطط على جاذبية المدينة كوجهة سياحية

يستكمل الشكل (13) استكشاف تداعيات التوسع العمراني غير المخطط، مركزاً على تأثيره المباشر على "جاذبية المدينة كوجهة سياحية". النتيجة الأبرز هي النسبة العالية جداً (89.9%) التي أجابت بـ "نعم"، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من سكان سوسة يعتقدون بشكل قاطع أن هذا التوسع يقلل من جاذبية مدينتهم للسياح. هذا التصور يعكس فهماً بأن الجاذبية تشمل البيئة العامة والمظهر الحضري وجودة الحياة، وكلها تتأثر سلباً بالنمو العشوائي. في المقابل، كانت نسبة من أجابوا بـ "لا" (4.8%) أو "لا أعرف" (5.3%) منخفضة جداً، مما يؤكد وضوح الرأي العام. بشكل عام، يظهر الشكل (13) إجماعاً كبيراً على أن التوسع العمراني غير المخطط يضر بجاذبية سوسة السياحية. هذا الإدراك القوي يمثل دافعاً لدعم جهود تحسين التخطيط الحضري والحفاظ على الطابع الجمالي والطبيعي للمدينة بطريقة مستدامة.



شكل (14) : تصورات المستجيبين حول الحاجة على تطوير السياحة المستدامة في المدينة

يتناول الشكل (14) قضية محورية تتعلق بتطوير "السياحة المستدامة" في سوسة، كاشفاً عن إجماع شبه مطلق. النتيجة الأبرز هي النسبة (96.8%) التي أجابت بـ "نعم"، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى ترى ضرورة ملحة لتطبيق مبادئ السياحة المستدامة. هذا التصور يعكس فهماً بأن النماذج التقليدية قد تكون ضارة وأن الاستدامة هي السبيل لضمان ازدهار القطاع دون المساس بمقومات الجذب. في المقابل، كانت نسبة من أجابوا بـ "لا" ضئيلة جداً (1.0%)، وكذلك نسبة "لا أعرف" (2.2%). هذه النسب المنخفضة تعزز قوة الإجماع على أهمية هذا التوجه، وتشير إلى أن فكرة عدم الحاجة لهذا التوجه هي هامشية. بشكل عام، يُظهر الشكل بوضوح لا لبس فيه وجود إدراك مجتمعي قوي وواسع النطاق بضرورة تطوير السياحة المستدامة في مدينة سوسة. إن هذا الدعم المجتمعي الواسع للسياحة المستدامة يعتبر ركيزة أساسية لنجاح أي مبادرات مستقبلية في هذا الاتجاه.



شكل (15) : تصورات المستجيبين حول تأثير التوسع العمراني غير المخطط على التنمية المحلية في المدينة

يختتم الشكل (15) استطلاع الآراء حول تداعيات التوسع العمراني غير المخطط، مركزاً على تأثيره الأوسع على "التنمية المحلية في المدينة". النتيجة الأبرز هي النسبة المهيمنة (92.1%) التي أجابت بـ "نعم"، مما يدل على أن الغالبية العظمى من سكان سوسة يعتقدون أن هذا التوسع له تأثير سلبي على التنمية المحلية. هذا التصور يعكس فهماً بأن التنمية المحلية عملية متكاملة (اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ثقافية) وأن الخلل في التخطيط العمراني يمكن أن يعيق التقدم في هذه الجوانب. في المقابل، كانت نسبة من أجابوا بـ "لا" (2.1%) ضئيلة جداً، مما يؤكد أن فكرة عدم وجود هذا التأثير هامشية. أما نسبة "لا أعرف" (5.8%) فمنخفضة، وقد تشير إلى أن مفهوم "التنمية المحلية" قد يكون أوسع وأكثر تعقيداً لبعض الأفراد، لكنها لا تقلل من قوة الاتجاه العام. بشكل عام، تؤكد البيانات أن سكان مدينة سوسة يدركون بشكل كبير أن التوسع العمراني غير المخطط يمثل عائقاً أمام مسيرة التنمية المحلية. هذا الوعي المجتمعي يشكل دافعاً لدعم سياسات التنمية الحضرية المستدامة والمتوازنة.

4. النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج العامة :

1. تفشي ظاهرة التوسع العمراني غير المخطط: أكدت غالبية عظمى من عينة الدراسة (88.4%) وجود توسع عمراني غير مخطط في مدينة سوسة، ووصفه الأغلبية الساحقة (75.7%) بأنه يتسم بالعشوائية وعدم التنظيم.
2. ضعف تطبيق القانون كسبب رئيسي: اعتبر ما يقارب نصف المستجيبين (47.6%) أن "ضعف تطبيق القانون" هو السبب الرئيسي وراء هذا التوسع العشوائي.
3. الاستخدام السياحي هو المهيمن في التوسع غير المخطط: تصدر "الاستخدام السياحي" (52.9%) قائمة الاستخدامات الأكثر انتشاراً في هذا التوسع، يليه الاستخدام التجاري.
4. غياب الالتزام بترخيص البناء: أفادت نسبة مهيمنة (70.4%) بعدم وجود التزام بترخيص البناء في مناطق التوسع العمراني.
5. تأثير سلبي كبير على الشواطئ والبيئة: أجمع المستجيبون تقريباً (95.2%) على أن التوسع العمراني غير المخطط يؤثر سلباً على شواطئ المدينة. واعتبر "تراكم النفايات" (39.2%) و"تلوث المياه البحرية" (29.1%) من أبرز الآثار البيئية، مع وجود قناعة قوية (91.0%)

- بوجود علاقة مباشرة بين هذا التوسع وتلوث الشواطئ. كما يعتقد قرابة نصف العينة (48.1%) أن جودة المياه البحرية قد تدهورت.
6. تأثير مدمر على قطاع السياحة: أكدت نسبة كاسحة (93.1%) أن التوسع العمراني غير المخطط يؤثر سلباً على السياحة. واعتبر "تشويه المناظر الطبيعية" (44.4%) أبرز هذه الآثار السلبية، يليه تدهور جودة الخدمات وارتفاع أسعارها. كما يرى معظم المستجيبين (89.9%) أن هذا التوسع قلل من جاذبية المدينة كوجهة سياحية.
7. تأثير سلبي على التنمية المحلية: هناك إجماع شبه تام (94.2%) على أن التوسع العمراني غير المخطط يؤثر سلباً على التنمية المحلية في المدينة.
8. حاجة ماسة لجهود حماية وتنمية مستدامة: عبرت الغالبية العظمى عن الحاجة الماسة لمزيد من الجهود لحماية الشواطئ (96.3%) ولتطوير السياحة المستدامة في المدينة. (97.8%).

ثانياً : التوصيات :

نرى بضرورة الأخذ بمجموعة من التوصيات أهمها :

1. تعزيز الرقابة وإنفاذ القانون: تفعيل وتطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالبناء والتخطيط العمراني بحزم، ومحاسبة المخالفين.
2. وضع وتنفيذ مخططات عمرانية شاملة ومستدامة: إعداد أو تحديث المخطط الشامل لمدينة سوسة، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الساحلية، وتحديد استخدامات الأراضي بدقة. وضمان أن تتضمن المخططات العمرانية معايير بيئية واضحة ومناطق حماية للشواطئ.
3. تنظيم وتوجيه التنمية السياحية: دمج خطط التنمية السياحية ضمن المخططات العمرانية الشاملة للمدينة، وتشجيع الاستثمارات السياحية المخططة والمستدامة التي تحترم البيئة والطابع المحلي وتقديم حوافز لها ووضع معايير وضوابط صارمة للمنشآت السياحية القائمة والمستقبلية على الشواطئ.
4. حماية البيئة الساحلية ومعالجة التلوث: تطوير وتنفيذ برامج فعالة لإدارة النفايات الصلبة والسائلة في المناطق الساحلية والمناطق المؤدية إليها وإنشاء أو تطوير محطات معالجة مياه الصرف الصحي لمنع تصريفها غير المعالج في البحر وتنفيذ مشاريع لحماية الشواطئ من التآكل وإعادة تأهيل المناطق المتضررة.

5. تطوير السياحة المستدامة: وضع استراتيجية واضحة لتطوير السياحة المستدامة في سوسة تركز على الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية وتعظيم الفوائد للمجتمع المحلي. وتنوع المنتج السياحي ليشمل السياحة الثقافية والبيئية وغيرها، لتقليل الضغط على الشواطئ فقط.
6. تعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية: إطلاق حملات توعية بأهمية الحفاظ على البيئة الساحلية ومخاطر التوسع العمراني العشوائي وإشراك المجتمع المحلي والسكان في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية مدينتهم وحماية شواطئها.
7. تحسين البنية التحتية والخدمات: توجيه الاستثمارات لتطوير البنية التحتية الأساسية (مياه، صرف صحي، كهرباء، طرق) في المناطق الساحلية بشكل يواكب النمو العمراني المخطط ويخدم قطاع السياحة. والعمل على تحسين جودة الخدمات العامة والسياحية في المدينة.
8. إجراء دراسات تقييم أثر بيئي واجتماعي: إلزامية إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لأي مشاريع تنموية جديدة، خاصة في المناطق الساحلية الحساسة.

5. المراجع:

1. الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2016). حالة المدن العربية 2016: الخدمات الأساسية والبنية التحتية. دبي: مكتب الإقليم العربي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.
2. بن عمور، خالد محمد. (2008). السياحة التراثية المستدامة بمنطقة سوسة: الواقع والآفاق. مجلة المختار للعلوم الإنسانية، 7(1)، 59-91.
3. البنك الدولي. (2018). التنمية الحضرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحديات الفرص. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
4. البنك الدولي. (2021). التآكل الساحلي وتكاليفه في دول المغرب العربي: سواحل في خطر. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
5. الحداد، عبد السلام عبد المولي. (2018). محددات الزحف العمراني على المناطق الأثرية في إقليم الجبل الأخضر-ليبيا. مجلة البحث العلمي في الآداب، 19، 1-32.
6. الحشاني، عبد السلام محمد. (2004). التوسع العمراني بالأراضي الهامشية حول المراكز الحضرية بإقليم مصراته. مجلة التربية، 1، 225-243.

7. الشامخ، نعيمة موسى .(2025). تغيرات خط الساحل للنطاق الممتد من مصراتة إلى طرابلس: دراسة تطبيقية باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد .مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، 5(1)، 111-138.
8. شريف أحمد، شريف .(2008). التحليل المكاني للتوسع العمراني .القاهرة: دار النهضة.
9. الشهبان، أسيل ظاهر فهد .(2023). أثر الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية .مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(3)، 1-8.
10. الطراونة، محمد، والخصاونة، أحمد .(2019). أثر التنمية السياحية العشوائية على استدامة الموارد الطبيعية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، الأردن .مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 45(172)، 151-184.
11. العاتي، أنور عمار، والجبو، سالمة عامر .(2024، نوفمبر 3-4). المخططات العمرانية في ليبيا ودورها في نشوء ظاهرة العشوائيات: مدينة العجيلات نموذجًا . ورقة مقدمة إلى وقائع المؤتمر الأول لأقسام الجغرافيا بجامعة الزاوية، بالتعاون مع المركز الليبي للدراسات الجيومورفولوجية، الزاوية، ليبيا.
12. عبد الوهاب، محمد، وآخرون .(2020). تأثير التوسع العمراني على السياحة المستدامة في الساحل الشمالي الغربي لمصر .مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، 5(24)، 355-370.
13. الفيومي، محمد عبده حامد .(2008). مداخل المدن في إطار التخطيط العمراني الشامل للتجمعات الحضرية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة عين شمس، كلية الهندسة، قسم التخطيط العمراني.
14. قريميدة، سامية، والأعور، محمد .(2018). تقدير الضغوط على البيئة الساحلية بليبيا من خلال مؤشرات التنمية السكانية والسياحية والصناعية: حالة دراسية المنطقة الساحلية الممتدة من القره بوللي إلى الزاوية .مجلة علوم البحار والتقنيات البيئية، 4(1)، 19-35.
15. القزيري، سعد خليل (1997). تنمية الساحل. كتاب الساحل الليبي ، تحرير: الهادي مصطفى بولقمة وسعد خليل القزيري. بنغازي: منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة قاريونس.
16. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) .(2019). النمو الحضري والتخطيط العمراني في الدول العربية: التحديات والسياسات .بيروت: الإسكوا.
17. منظمة السياحة العالمية .(2023). نشرة مؤشرات السياحة العالمية .مريد: منظمة السياحة العالمية.

18. مؤسسة دوكسيادس .(1984) .سوسة: التقرير النهائي عن المخطط العام (تقرير رقم ب.ن 34). أثينا.
19. موسى، رمضان علي .(2021) .دراسة تأثير صرف مياه الصرف الصحي غير المعالجة على خصائص مياه ورسوبيات شاطئ البحر بمدينة زليتن، غرب ليبيا .مجلة علوم البحار والتقنيات البيئية، 7(2)، 21-37.
20. النجار، أيمن .(2017) .التوسع العمراني العشوائي وأثره على البيئة الساحلية في قطاع غزة . مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 19(2)، 1-30.
21. الهدار، فرج مصطفى .(2024) .النمو السكاني وانعكاساته على الأراضي الزراعية بالشريط الساحلي بليبيا (منطقة زليتن): دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد .مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، 4(1)، 157-178.
22. الهيلع، امراجع محمد علي، وآخرون .(2017) .السياحة في مدينة سوسة: المقومات والمعوقات . مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، 45(4)، 1-16.